النائب
إسماعيل علي الشرقاوي
عضو مجلس الشيوخ
رئيس الهيئه البرلمانيه
لحزب العدل

مجلس الشيوخ

طلب عقد (اجتماع خاص)
لمناقشة تفعيل (وثيقة وطنية للإصلاح السياسي)
تحت رعاية مجلس الشيوخ

السيد المستشار/ عصام الدين فريد
رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة وبعد

تأسيسا علي النص الدستوري للمادة رقم (248) والتي تحدد الدور الرئيسي لمجلس الشيوخ بأنه (يختص مجلس الشيوخ بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بتوسيد دعائم الديمقراطية ودعم السلام الاجتماعي والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمة العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة وتعميق النظام الديمقراطي وتوسيع مجالاته)

وانطلاقا من المادة رقم (169) من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ الصادرة بالقانون رقم (2) لسنة 2021 والتي تنص علي أنه (للمجلس أن يجتمع اجتماعا خاصا للتداول في شأن من شئونه بناء علي طلب رئيس المجلس ويجوز أن يتقدم بهذا الطلب كتابة لرئيس المجلس أحد ممثلي الهيئات البرلمانية أو عشرون عضوا علي الأقل)

وبالنظر لما شهدته الدولة المصرية خلال الشهور الماضية من جدل وتباين في وجهات النظر بشأن الانتخابات العامة (مجلس الشيوخ. مجلس النواب) وما ارتبط بها من ملفات وقضايا تتعلق بمساحة الحريات العامة وعدالة قواعد تقسيم الدوائر وكفاءة العمل الحزبي والتي أدت لتراجع ملموس في معدلات المشاركة والرضاء العام حيث تراجعت المعدلات العامة للترشح في الانتخابات العامة كما تراجعت نسب التصويت في الانتخابات بصورة مثيرة للقلق وبالنظر لما تشكله قضية السلم المجتمعي والإندماج القومي كأحد الأولويات الرئيسية التي يعمل (مجلس الشيوخ) من أجل تعزيزها سواء عبر دعم الأطر الديمقراطية المباشرة أو من خلال كفالة التمتع بالحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في التشريعات الوطنية أو ضمن نصوص المعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الدولة المصرية وفق ما يصدر عن المجلس من توصيات واقتراحات تمثل تطويرا للسياسات العامة واستجابة للاحتياجات المجتمعية لسد الفجوات ومعالجة المسائل المتعلقة بكفاءة التطبيق المؤسسي بشأنها فإن الضرورة العامة تقتضي أن يوسع المجلس من نطاق ممارسته لاختصاصاته من خلال توجيه الدعوة للقوي المجتمعية من أحزاب سياسية ونشطاء وأكاديميين للتعاون للعمل علي إنجاز (وثيقة وطنية للإصلاح السياسي)

النائب
إسماعيل علي الشرقاوي
عضو مجلس الشيوخ
رئيس الهيئه البرلمانيه
لحزب العدل

مجلس الشيوخ

بهدف تبني أجندة وطنية للإصلاح والتطوير المؤسسي الشامل للمشهد العام سواء علي مستوي الممارسات الوقائعية أو علي مستوي التشريعات والأطر التنظيمية المختلفة علي أن تشمل عقد جلسات مستفيضة وحوارات مجتمعية مع أصحاب الشأن تستهدف الوصول إلي مخرجات واضحة تتضمن بين معطياتها تعديلات قانونية وقرارات تنفيذية مرجوة تتم مناقشتها والاتفاق عليها .

وهي في مجملها أمور كانت خلال عام 2023 تشكل جزء رئيسيا من ملفات (الحوار الوطني) الذي انعقد بتكليف من جانب رئيس الجمهورية واستمر لمدة (3) مراحل فنية قبل أن تتوقف جلساته العامة لاسيما مع محدودية ما تم تطبيقه من توصيات عامة صادرة عنه نتيجة تشعب ملفاته وافتقاده للرؤية المحددة لكيفية التعامل مع تلك الملفات والقضايا وتحويلها إلي بدائل سياساتية قابلة للتنفيذ علي أرض الواقع الأمر الذي يجعل من (الوثيقة الوطنية للاصلاح السياسي) ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لتطوير المشهد وتحقيق التماسك المجتمعي في إطار تحديد الأولويات العامة وهي في مجملها أمور تقع في نطاق صلاحيات مجلس الشيوخ واختصاصاته الوجوبية .

لذا فإنني (بصفتي رئيسا للهيئة البرلمانية لحزب العدل) واستنادا لما تضمنته المادة (169) من اللائحة الداخلية للمجلس من مبادئ وأسس أخصها إمكانية دعوة المجلس لعقد اجتماع خاص للتداول حول شأن من شئونه أطلب من سيادتكم الدعوة لعقد هذا الاجتماع للنظر في تفعيل الإختصاص الدستوري المنصوص عليه ضمن المادة الدستورية (248) من كون مجلس الشيوخ هو صاحب الاختصاص (بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بتوسيد دعائم الديمقراطية ... وتعميق النظام الديمقراطي وتوسيع مجالاته) وذلك عبر قيام المجلس بالدعوة لعقد حوار متخصص حول القضايا والأولويات السياسية العامة دون التوسع بما يشمل مجالات مختلفة أو بعيدة عن الهدف المنشود . رغم أهميتها . ووفقا لما تكشف من فجوات وثغرات تبدت واضحة خلال الانتخابات العامة لمجلسي النواب والشيوخ 2025 علي أن يتم كل ذلك عبر إطار مؤسسي يتمثل في (المنصة الوطنية للإصلاح السياسي) .

علي أن تكون الملفات الأولي بالإهتمام والدراسة من قبل المشاركين خلال جلسات الحوار السياسي للمنصة علي النحو التالي :

- النظام الانتخابي الوطني والبدائل الممكنة للتنفيذ .
- قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم (45) لسنة 2014 وتعديلاته وبالأخص ما يتعلق بقاعدة الناخبين وباب الجرائم الانتخابية .

النائب
إسماعيل علي الشرقاوي
عضو مجلس الشيوخ
رئيس الهيئه البرلمانيه
لحزب العدل

مجلس الشيوخ

- قانون الأحزاب السياسية رقم (40) لسنة 1977 وتعديلاته وبالأخص قواعد نشأة واستمرار الأحزاب.
- قوانين مجلسي النواب رقم (46) لسنة 2014 وتعديلاته والشيوخ رقم (141) لسنة 2020 وتعديلاته وبالأخص فيما يتعلق بقواعد اجراء الانتخابات والنسب المطلوبة لاعلان الفوز في الدوائر المختلفة.
- اقتراح ودراسة بدائل قانونية وتعديلات للتشريعات الوطنية المنظمة للحريات العامة مثل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (175) لسنة 2018 وقانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية رقم (8) لسنة 2015 قانون مكافحة الإرهاب رقم (94) لسنة 2015.

ولسيادتكم خالص التقدير والاحترام

النائب

إسماعيل علي الشرقاوي

رئيس الهيئه البرلمانية لحزب العدل

رقم العضوية: 145